- د. عبدالمنعم سري الدين، تطور وسائل الاتصال والمواجهة القادمة، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد (٥٥) إبريل – يونيو ١٩٨٩م ، ص ص ٨٢- ٨٣.
- د. عبدالحسين شعبان، العولمة والإعلام العربي وحقوق الإنسان، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٩٧- ٩٨، يناير – مارس ٢٠٠٠
- د. محمود عبدالرؤف كامل، مستقبل الإعلام العربي كما تعكسه دراسات قضايا الغزو ، الثقافي ، والاختراق والإعلامي، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ، حول مستقبل وسائل الإعلام العربية ، كلية الإعلام جامعة القاهرة ، ٣-٥، ما يو ٢٠٠٥ المجلد الرابع ، ١٥٥٢.

خطوات الدولتين اليمنيتين الملموسة لتحقيق الوحدة اليمنية

(١٩٦٢-١٩٩٠م)

الدكتور أحمد محمد بن بريك

الدكتور خالد سالم باوزير

كلية الآداب- جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

أولا: التمهيد:

أ : ملخص البحث :

تطلب، تحقيق إعادة وحدة اليمن ،الأداة الناضجة والفاعلة للوصول بها الى بر الأمان؛ وهذا لم يكن متاحاً إلا منذ نهاية العقد السابع من القرن العشرين أي بعد سقوط الحكم الإمامي في شمال اليمن والحكم الانجلو- سلاطيني في جنوبه وتولي في شمال اليمن وجنوبه قيادات تؤمن بالعمل من أجل تحقيق الأهداف التي ناضل من أجل تحقيقها الشعب اليمني . لقد بين البحث الدوافع الحقيقية لنضال الأحزاب و التجمعات السياسية اليمنية في الشمال والجنوب من أجل المسألة الوحدوية واستقبال الجماهير على طول الساحة اليمنية ثورة السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢م الخالدة معلنة وقوفها الى جانبها والدفاع عن النظام الجمهوري بكل الوسائل. ارتقت القيادات لحكومتي الدولتين اليمنيتين ، رغم العراقيل والصعوبات والدسائس والتحديات، الى مستوى المسؤولية التاريخية مستفيدة من سلبيات نضال حركة القومية العربية من أجل الوحدة. من هنا كانت هذه القيادات تناقش بهدوء ومسؤولية الخطوات الوحدوية التي يتم الاتفاق عليها. حيث أخذت اتفاقيات القاهرة وطرابلس والكويت الوقت الكافي من الحوارات لتنتقل القيادات بعد ذلك الى خطوات وحدوية ملموسة مدروسة على الواقع اليمني في شتى المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ سنة ١٩٨١م والتي استكملت ، بعد ذلك، بقرارات لقاء عدن التاريخي للقيادتين اليمنيتين في نوفمبر سنة ١٩٨٩م، و قرارات لقاء القمة اليمني في صنعاء"من ٢٤ الى ٢٦ سبتمبر ١٩٨٩م". وبعد الإجراءات الهامة التي اتخذتها اللجنة الوزارية للحكومتين اليمنيتين في اجتماعها الأول في يناير ١٩٩٠م ثم قرارات قمة تعز التي تضمنت إعلان دولة الوحدة قبل نوفمبر سنة١٩٩٠م اختير يوم الثاني والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٩٠م ليكون يوم ميلاد "الوحدة اليمنية".

ب: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مسألة استعادة اليمن وحدته التي نادت بها الأحزاب والتجمعات الوطنية اليمنية في وثائقها وأدبياتها قبل التحرير وبعده. كما تبين الأدوات والوسائل لتحقيق هذا الهدف. فأطاحت ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م بالحكم الأمامي في شمال الوطن ، وثورة١٤ أكتوبر ١٩٦٣م بالحكم الأنجلوسلاطيني في جنوب الوطن . وقد جعل إمكانية اتخاذ الحكومتان خطوات وحدوية ملموسة ومدروسة في المجالات المختلفة عبر الحوارات البناءة والمخلصة والجادة وبالوسائل السلمية وصولا الى إعلان

٤) جميعا يحملون السلاح كتفا لكتف ضد الاستعمار البريطاني وعملائه [٤]. وجاء في الميثاق الوطني للجبهة القومية الصادر سنة ١٩٦٥م إن أهداف النضال والثورة ليس في التحرر من النظام الانجلو- سلاطيني ومن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التي فرضها البريطانيون ، وإنما أيضا في العمل من اجل إعادة وحدة اليمن جنوبه وشماله في دولة وطنية واحدة . فقد جاء في ميثاق الجبهه القومية أن قيام ثورة سبتمبر وفر شرطا أساسيا للانطلاقة الثورية في الجنوب [٥] . كما أكد برنامج الحزب الاشتراكي اليمني هذا الترابط العضوي الوحدوي بين ثورتي سبتمبر وأكتوبر عندما قال انه " لم يكن غريبا أن تندلع ثورة ١٤ أكتوبر بعد عام واحد فقط من انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر فقد كان لانتصار ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢م تأثير كبير على مجمل الأوضاع اليمنية في الإقليم شماله وجنوبه فتشكلت بذلك قاعدة أساسية لانطلاق ثورة ١٤ أكتوبر ٦٣م التي وجدت العوامل المساعدة في الظروف الجديدة التي هيأتها ثورة ٢٦ سبتمبر [٦]"

٥) إن تعيين قحطان محمد الشعبي، بعد وصوله من القاهرة التي كان لاجئا سياسيا فيها ، مستشارا لشئون الجنوب اليمني المحتل حتى عام ١٩٦٥م عندما تم إلغاء هذا المنصب ، لدليل عملي جديد يوضح عمق الروابط الوحدوية بين أبناء شطري اليمن [٧]

٦) كانت العاصمة صنعاء ، رغم انشغالها بظروف الحرب العدوانية وتأسيس النظام الجمهوري الجديد، تقوم بواجبها الوطني . فقد تحولت إلى معسكرات لفصائل ثوار الجنوب اليمني المحتل ينطلقون منها وفي أيديهم السلاح صوب الجنوب المحتل من اجل تحريره من المحتلين حتى تستكمل حرية الوطن اليمني الكبير . إن دعم ثورة سبتمبر السياسي والعسكري والمادي والإعلامي لثوار الجنوب وجعل مدينة تعز مقرا لقيادة منظماتهم ومسرحا سياسيا لنشاطهم ومركزا رئيسيا لتدريب مقاتليها يبين عمق التلاحم النضالي بين الثورتين اليمنيتين الوحدويتين، سبتمبر وأكتوبر.

٧) التلاحم بين حكومتي الجمهوريتين اليمنيتين لأعداء الجمهورية في الشمالوإفشال حصار السبعين يوما الذي فرضته المرتزقة المدعومة من قبل الاستعمار حول العاصمة صنعاء في المدة من الفاتح من ديسمبر عام ١٩٦٧م وحتى الثامن من فبراير عام ١٩٦٨م[٨] ، قد شكل انعطافا في تاريخ الثورة الوطنية اليمنية صوب إعادة تحقيق وحدة الشطرين فقد قدمت حكومة ثورة الرابع عشر من أكتوبر، رغم ظروف الاستقلال الصعبة ، المساعدات للجمهورية في الشمال حيث أرسلت بعض القوات إلى صنعاء كما شنت هجوما ضد قوات المرتزقة المتواجدة بالقرب من إطراف بيحان [٩]

ان شعب اليمن جزء من الأمة العربية لهذا فان سلبيات نضال الحركة القومية العربية من اجل الوحدة انعكس على حركته الوطنية لإعادة تحقيق وحدة بلاده . كما حاصرته وطوقت قدراته الامبريالية العالمية والرجعية العربية والمحلية . إلا أن الجماهير العربية قد خاضت تجربة يمنية وحدوية ،ثبتت في وثائق الأحزاب الوطنية والتقدمية اليمنية و تمثلت في المشاركة الفعلية لحماية ثورة ٢٦ سبتمبر والدفاع عن الجمهورية وإعلان ثورة ١٤ أكتوبر وانتزاع الاستقلال الناجز من الاستعمار البريطاني . أما على المستوى الرسمي فان هناك تجربة أخرى تتمثل في التنسيق والاتفاقيات الوحدوية بين قيادات الشطرين في سبيل إعادة وحدة الوطن أرضا وشعبا.

وقضية الوحدة اليمنية تختلف في خصوصيتها عن الوحدة العربية فهي ليست وحدة بين شعب وآخر حتى يمكن انفصالهما عندما تعترضهما مشاكل معينة، ولكنها وحدة شعب واحد يرى في تحقيق وحدته قوة المحافظة على حريته وسعادته وتقدمه. فاليمنيون يشكلون شعب واحد من شعوب الأمة العربية دفعت " بهم ظروف المعيشة اليومية والبحث عن توفر لقمة العيش إلى إيجاد مدخل فعلي لتوحيد طاقاتهم الإنتاجية البشرية وثرواتهم الطبيعية من اجل توفير الحد الأدنى من التقدم والازدهار" (١٠)

وهناك الكثير من الدوافع جعلت اليمنيين يناضلون من اجل إعادة توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي نورد بعضها للأهمية :

أولاً : إن الوحدة تعد ردا على التجزئة التي فرضها المستعمرون البريطانيون والأتراك العثمانيون في العقد الثاني من القرن العشرين ، حتى لا تتحول مع مضي الزمن إلى تجزئة الشعب اليمني إلى شعبين .

ثانيا : إن الوحدة ضرورة ملحة أصبحت تسيطر على وجدان جماهير الشعب اليمني في الشطرين وحاجة من حاجات النضال الوطني اليمني في سبيل التقدم والرخاء .

ثالثا: إن الوحدة ضرورة أساسية لحماية الاستقلال الوطني للإقليم اليمني الذي يحتل موقعا استراتيجيا على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر الشريان التجاري الدولي الهام .

رابعا: إن الوحدة وسيلة للحفاظ على مكتسبات ثورتي ٢٦ سبتمبر سنة١٩٦٢م و١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣م.

خامسا : إن الوحدة تمكن اليمن من الدخول إلى العالم المعاصر ..إلى عصر الوحدات الأكبر والأكثر فاعلية والتي توفر إمكانيات مادية وبشرية لقيام تجارب ناجحة تخدم قضية التنمية والتطور المستقل .

سادسا: إن الوحدة توفر الشروط الموضوعية لتطوير القوى المنتجة في اليمن ككل كما تحقق شروط أفضل لتطور السوق المحلية اليمنية وربطها بأسواق جيرانها العرب والأصدقاء.

اللجان السياسية المشكلة لحل أي أزمة تنشا على الأطراف ٦) تسمية أعضاء جانب حكومة الشطر الشمالي في اللجان الاقتصادية والجمركية والمالية وإحياء أعمالها والبدء بممارسة نشاطها حسب الاتفاق السابق بين الحكومتين ٧)استعداد حكومة الجنوب لبحث أي مقترحات تتقدم بها حكومة اليمن الشمالي. (١٦)

بذلت لجنة المصالحة العربية جهودا مكثفة ومضنية للوصول إلى اتفاق بين حكومتي الشطرين اليمنيين وذلك أثناء الاجتماعات التي عقدتها بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة والتي حضرها وزراء كل من الحكومتين . وأخيرا تم التوصل إلى اتفاقية وحدة شطري اليمن في دولة واحدة والتي عرفت فيما بعد "باتفاقية القاهرة" سنة ١٩٧٢م. وقد جاء في ديباجة المشروع للاتفاقية الذي يتكون من ١٥ مادة "... بان شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام . وان هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والحدود ... وحرصا على تعزيز و تدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى المعادية للاستعمار ". (١٧)

وقع رئيسا وزراء الدولتين اليمنيتين (محسن العيني وعلي ناصر محمد) على مشروع اتفاقية الوحدة وعلى البيان الذي أذاعه رئيس لجنة التوفيق العربية وذلك في جلسة علنية عقدت في مقر جامعة الدول العربية حضرها أعضاء اللجنة وممثلان عن رئيسي جمهوريتي مصر والعراق .

تضمن بيان لجنة التوفيق العربية على سحب حشود الحكومتين وفتح الأطراف والانسحاب من المناطق التي تم الاستيلاء عليها وإغلاق المعسكرات ووقف جميع أعمال التخريب وعودة النازحين . وتعيين ممثلين شخصيين لرئيسي الدولتين لمتابعة تنفيذ اتفاقية الوحدة في مدة أقصاها شهر واحد وعقد اجتماع قمة بين رئيسي الدولتين (عبد الرحمن الإرياني وسالم ربيع علي) يوم ٢٢نوفمبر في العام نفسه١٩٧٢م. (١٨)

أما المبادئ الأساسية لقيام الوحدة بين كل من جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية فقد نصت على شكل الدولة التي تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة تكون لها عاصمة واحدة وشعار واحد وعلم واحد ورئاسة واحدة وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة وعلى أن يكون نظام الحكم للدولة اليمنية الجديدة جمهوري وطني ديمقراطي وعلى أن يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والمهنية والنقابية . كما تضمن دولة الوحدة اليمنية حماية جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر. (١٩)

أما عن وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة فإن مبادئ الاتفاقية قد نصت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد مؤتمر قمة يجمع رئيس الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة . كما يختار الرئيسان اليمنيان ممثلين شخصيين لهما يشرفان على أعمال اللجان الفنية ألثمان وهي : ١) لجنة الشؤون الدستورية وتختص بوضع مشروع الدستور للدولة اليمنية الجديدة ٢) لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي : وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة ٣) لجنة الشئون الاقتصادية والمالية : وتختص بالشئون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة ٤) لجنة الشئون التشريعية والقضائية : وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء ٥) لجنة شئون التربية والثقافة والإعلام: وتختص بشئون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام ٦) لجنة الشئون العسكرية:وتختص بالدفاع والقوات المسلحة،وتوحيدها ٧)لجنة الشئون الصحية :وتختص بالشئون العلاجية والمستشفيات وما إلى ذلك ٨) لجنة الإدارة والمرافق العامة: وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها .

ونصت المبادئ على أن تنتهي هذه اللجان من المهمة الموكلة إليها في فترة أقصاها سنة ابتداء من تاريخ هذا الاتفاق . وعند الانتهاء من وضع الدستور يتم طرحه على المجالس التشريعية في كلا الشطرين للموافقة عليه طبقا للأنظمة الدستورية لكل دولة ،ثم تشكل لجان وزارية مشتركة يشارك فيها ممثلين عن جامعة الدول العربية لتنظيم عملية الاستفتاء خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور . وفي حالة موافقة الشعب اليمني على الدستور تقوم الدولة اليمنية الواحدة فوراً.(٢٠)

تنفيذا لاتفاقية الوحدة التي أعلنت في القاهرة يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢م والتي سبق الإشارة إليها تم لقاء القمة التاريخي في مدينة طرابلس بالجماهيرية الليبية بين رئيس مجلس الرئاسة في جنوب اليمن ورئيس المجلس الجمهوري في شمال اليمن وذلك في الفترة من ٢٦ حتى ٢٨نوفمبر عام ١٩٧٢م . وقد أسفر هذا اللقاء عن إصدار بيان طرابلس المشترك والذي جاء مكملا لاتفاقية القاهرة.

أكد الرئيسان اليمنيان في بيان طرابلس " على ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة وبيان رئيسي الوزراء في شطري اليمن نصا وروحا وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر وتوفير مناخ ديمقراطي كامل وذلك حرصا على استقلال اليمن وبناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية .(٢١)

اتفق الرئيسان في هذا اللقاء أيضا على أن تسمى دولة الوحدة " الجمهورية اليمنية" ، وان تكون ألوان علمها الثلاثة : الأحمر فالأبيض فالأسود وان تكون صنعاء العاصمة وان يكون دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، واللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية ، وان الدولة الجديدة تهدف إلى بناء الاشتراكية " مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني " وان تعمل هذه الدولة على تحقيق كفاية الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات . كما نصت هذه الأسس التي تم الاتفاق عليها على أن " الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الإنتاج " وصيانة الملكية الخاصة غير المستغلة ، وإنشاء تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد مخلفات العهدين الامامي والاستعماري وضد الاستعمار الجديد والصهيونية ، على أن تشكل لجنة مشتركة من الدولتين لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه . (٢٢)

كما تم في هذا اللقاء تسمية أعضاء لجان الوحدة الفنية ألثمان وتعيين الممثلين الشخصيين لرئيسي الحكومتين ليقومان بمتابعة أعمال هذه اللجان الوحدوية .

هكذا تمكنت القيادات المسئولة في شطري اليمن بروح أخوية من التوصل إلى حلول صائبة لإنهاء الخلافات التي أدت الى الاقتتال بين الشعب الواحد وعلى الأرض الواحدة والذي لا يستفيد منه إلا أعداء اليمن _، فتم وضع الأسس والوسائل الكفيلة لإعادة توحيد الشطرين اليمنيين وإقامة الدولة اليمنية الوطنية الديموقراطية _الواحدة.

رابعا : الخطوات الوحدوية(١٩٧٢-١٩٧٩م)

لقد فوجئ العالم بسرعة تحويل حرب عام ١٩٧٢ م إلى اتفاقية للوحدة لان الكثيرين لا يعرفون نضال شعب اليمن وقواه المتحركة من اجل تحقيق طموحاته المشروعة وحلمه في الوحدة . لقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة إفشال تاريخي لمخطط أريد له إسقاط ثورتي السادس والعشرون من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر المجيدتين وبالتالي تكريس الانفصال ووضع المنطقة كلها تحت السيطرة الامبريالية لبلدان النظام الرأسمالي التي تقف ضد الأماني المشروعة للشعوب سواء عن طريق الغزو المسلح أو الاستنزاف الوحشي لثرواتها.

عملت الحكومتان اليمنيتان على تسهيل أعمال لجان الوحدة ألثمان ومنحتها إمكانيات التغلب على عدد من الصعوبات التي كانت تفتعل لتجميد سير أعمالها . وقد تم بالفعل تحقيق نتائج ايجابية أهمها التقارب والتفاهم بين أبناء الشطرين ونبذ روح العداء التي

حاولت القوى الخارجية زرعها . كما تم سحب الحشود لإنهاء التوتر وفتحت الأطراف وأعيدت الحياة إلى مجراها الطبيعي كما استمرت اللقاءات بين رئيسا الدولتين.

في شهر سبتمبر ١٩٧٣م اجتمع الرئيسان اليمنيان (عبد الرحمن الإرياني وسالم ربيع) في مدينة الجزائر [٢٣] واصدرا بيانا مشتركا جاء فيه أن الرئيسين استعرضا سير أعمال اللجان الفنية المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس حيث وجدا أن المدة الزمنية التي حددت لانجاز هذه اللجان أعمالها لم تكن كافية لهذا أكد الرئيسان "حرصهما الشديد على تنفيذ الاتفاق واستمرار اللجان المشتركة في أعمالها إلى النهاية" وعلى توفير المناخ الملائم لهذه اللجان وذلك "عن طريق إيقاف التدريب والتخريب في أنحاء اليمن " وعدم السماح للعناصر المخربة بالنشاط تحت أي اسم ، وعدم مدها أو تدريب عصاباتها أو تشجيعها وإغلاق معسكراتها"خاصة وان "إعادة الوحدة اليمنية مطلب شعبي لا يمكن التفريط فيه ،وأمل كل يمني لا يمكن بأي حال التساهل في العمل من اجل بلوغه ".

وفي لقاء تعز- الحديدة المنعقد في المدة من ١٠-١٢نوفمبر سنة ١٩٧٣م ناقش الرئيسان اليمنيان والوفدان المشاركان في الاجتماعات "التطورات اليمنية والعربية والعالمية ". وخلال اللقاء اتفق الرئيسان "على أهمية إيجاد صيغ مشتركة على صعيد الاقتصاد الوطني تمكن من اتخاذ خطوات عملية تخدم في الأساس الشعب اليمني وترفع من مستواه المعيشي". [٢٤]

وحول سير أعمال اللجان الفنية المشتركة ، على ضوء التقرير المقدم للرئيسين من ممثليهما الشخصيين ،أكد الرئيسان على تذليل الصعوبات التي قد تعترض مضي اللجان في أعمالها وكلفا الممثلين الشخصيين لهما بالمضي في العمل بموجب جداول زمنية يتفقان عليها بحسب ما تقتضيه مصلحة الشعب اليمني.

وكانت لجنة الممثلين الشخصيين لكل من الرئيسين اليمنيين والرئيس الجزائري والرئيس الليبي والأمين العام لجامعة الدولة العربية ، قد عقدت أربعة اجتماعات في المدة من ديسمبر ١٩٧٢م وحتى مارس عام ١٩٧٤م عقد الاجتماع الأول والرابع في صنعاء وعقد الثاني في عدن وعقد الثالث في القاهرة .

ناقشت هذه اللجنة خلال اجتماعاتها تلك جملة من المواضيع المتعلقة بخططها ووضع خطط أعمال اللجان الفنية اليمنية المشتركة وتحديد اختصاصاتها والزمن اللازم للانتهاء من أعمال كل لجنة وأماكن انعقادها والنظام الداخلي لها وبعض القضايا الأخرى التي تخدم تحقيق الوحدة اليمنية .

وفي هذه الاجتماعات الأربعة اتخذت اللجنة عدة توصيات. ففي الاجتماع الأول المنعقد في مدينة صنعاء في المدة من ٢١-٢٣ديسمبر ١٩٧٢م[٢٥] أوصت اللجنة أن يصار إلى توحيد رعاية مصالح اليمنيين من سفارة الشطر في البلد الذي توجد فيه ،

وتشكيل لجنة مشتركة تقوم بوضع النظام الأساسي واللائحة الداخلية الخاصة بالتنظيم السياسي الموحد.

أما في الاجتماع الثاني المنعقد في مدينة عدن في الفترة ١٥-١٩ ابريل ١٩٧٣م [٢٦] فقد أكدت اللجنة على توصيتها السابقة الخاصة بالتنظيم السياسي الموحد وضرورة اتخاذ الخطوات التنفيذية العاجلة لوضع الاتفاق الذي تم بين وزيري الداخلية في الشطرين بشان النازحين وحوادث الأطراف والمعتقلين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل حركة السفر بين جميع المناطق في الشطرين ، والإسراع في اتخاذ خطوات التنسيق والتعاون الاقتصادي في مجالات الجمارك والبريد والهاتف والمواصلات والطيران.

وأوصت اللجنة في اجتماعها الثالث المنعقد في مدينة القاهرة في الفترة ٢٠-٢٢نوفمبر ١٩٧٣م[٢٧] بان يحضر الممثل الشخصي لرئيس كل من الشطرين اجتماعات مجلس وزراء الشطر الآخر عند بحث أي أمور تتعلق بتنفيذ اتفاقيات الوحدة وذلك تدعيما للخط الوحدوي المستمر.

وفي الاجتماع الأخير المنعقد في مدينة صنعاء في المدة من ١٤-١٦مارس ١٩٧٤م [٢٨] فان اللجنة بعد تأكيدها على توصياتها السابقة وتثمينها عاليا اللقاءات التي تتم بين رئيسي الدولتين والتي ترى فيها الضمانة الأكيدة لتنفيذ جميع بنود الاتفاقيات والبيانات الرسمية ، أوصت بان تنجز اللجنة الدستورية المشتركة مهمتها .

استمر التحسن في العلاقات بين قادة الحكومتين اليمنيتين وزادت الثقة بينها خاصة بعد أن تولى إبراهيم الحمدي رئاسة مجلس القيادة في اليمن الشمالي بعد قيامه بالحركة التصحيحية في ١٤ يونيو ١٩٧٤م ، كما نشطت اللجان الفنية الوحدوية المشتركة في أعمالها واجتماعاتها الدورية في كل من صنعاء وعدن وشهدت المدة من سنة ١٩٧٤م الى سنة ١٩٧٧م زيارات متبادلة بين مسئولي الحكومتين وعلى أعلى المستويات لمناقشة بعض القضايا اليمنية والعربية والتنسيق المشترك إزائها .

وتتويجا للفهم المشترك لقضايا الشعب اليمني عقد اجتماع هام في مدينة قعطبة يوم الخامس عشر من فبراير سنة ١٩٧٧م[٢٩] بين رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي (سالم ربيع علي) ورئيس مجلس القيادة في الشطر الشمالي (إبراهيم الحمدي) شارك فيه عدد من مسئولي الحكومتين اليمنيتين . وقد ناقش هذا الاجتماع القضايا المشتركة الرئيسة التي تتعلق بتوحيد الشطرين وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية وذلك بما يخدم المصلحة العليا لشعب اليمن .

وفي هذا الاجتماع جرى الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسئولين عن قطاعات الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية في كلا البلدين . ويجتمع المجلس كل ستة أشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن " لبحث ومتابعة القضايا التي

تهم الشعب اليمني وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات ". كذلك تم تشكيل لجنة فرعية من وزارات الاقتصاد والتجارة والتخطيط في الشطرين " مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والاقتصادية في الشطرين وزفع التقرير عنها إلى الرئيسين مع الاقتراحات بشأنها "؛ كما تم الاتفاق أيضا"على أن يمثل احد الشطرين الآخر في البلدين التي لا توجد لهما فيها سفارات".

وهكذا تضافرت جهود الأشقاء في صنعاء وعدن لتذليل الصعوبات التي تعترض طريق تحقيق إعادة وحدة اليمن أرضا وشعبا وإيجاد الأسس الوطيدة لقيام وحدة حقيقية تعبر عن الأماني والطموحات للحركة الوطنية اليمنية . فمن خلال عمل اللجان التي تشكلت في لقاء قعطبة ونشاط لجان الوحدة المشتركة التي بموجب اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس أمكن التوصل إلى عدد من وجهات النظر المشتركة حول القضايا المصيرية اليمنية أو حول تلك القضايا التي ترتبط بسيادة واستقلال وامن الوطن اليمني . وكان الاتفاق في قعطبة على تكوين مجالس تخطيط وتنسيق ومتابعة لرسم وتوحيد الخط العام للسياسة الإقليمية لليمن بشتى أبعادها داخليا وخارجيا خلال فترة استكمال اللجان الفنية الوحدوية المشتركة أعمالها المتعلقة بتحديد المقومات والأسس والأنظمة التي تقوم عليها الجمهورية اليمنية الجديدة ، انتصارا له أبعاده الوحدوية.

شكل اتفاق قعطبة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح والذي بالمضي فيه إلى الأمام بهمة وعزم وسرعة وحسم دون أي تردد أو إبطاء يمكن لحكومتي الشطرين بمساندة الحركة الوطنية الشعبية ان تفرغا في مدة وجيزة جدا من إقامة المؤسسات الرسمية والشعبية التي تقوم عليها وبها دولة اليمن الموحدة الحديثة المتحررة الوطنية الديموقراطية . (٣٠)

استمرت اللقاءات والمشاورات الوحدوية بين مسئولي الشطرين بموجب اتفاق قعطبة في عدن وصنعاء . فمثلا نجد محمد عبد الوهاب الجياري وزير الاقتصاد في الشطر الشمالي والوفد المرافق له قد حضر الاجتماع الموسع للجنة العليا للخطة الخمسية لحكومة الجنوب اليمني في عدن يوم ٥ مارس ١٩٧٧م وذلك في إطار الاستفادة من برامج وخبرات التطور الاقتصادي بين البلدين . (٣١)

كما توجت تلك اللقاءات بلقاء قمة صنعاء (إبراهيم الحمدي وسالم ربيع) في المدة من ١٣-١٥اغسطس١٩٧٧م بعد ستة أشهر من توقيع اتفاق قعطبة حيث عقد الرئيسان ومرافقيهما اجتماعات هامة في صنعاء بحثت خلالها القضايا المشتركة . وقد قالت صحيفة١٤ أكتوبر الصادرة في عدن في ١٥ أغسطس١٩٧٧م عن هذا اللقاء في افتتاحية عددها" انه يؤكد حرارة النضال من اجل التوصل إلى إرساء أسس صحيحة وراسخة لوحدة الشعب اليمني" . وان" الزيارات المتبادلة واللقاءات المستمرة بين القيادات المسئولة في الشطرين سوف تسهم إسهاما فعليا في إنجاح الخطوات الهادفة نحو وحدة

الأرض في دولة وطنية ديمقراطية تحقق آمال جماهير الشعب في التقدم والازدهار والرفاهية والسعادة الوطنية على الأرض والمقدرات " .[٣٢]

وكان رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من اليمن قد أشاد بالتفاهم المشترك للقضايا المتعلقة بمستقبل شعب اليمن وبالنتائج الايجابية التي حققها لقاء صنعاء والتي تخدم المصلحة العليا لإقليم اليمن وفي صنع نهضته وان هناك زيارات متبادلة على مستويات متخصصة سيشهدها اليمن ثم أضاف: "وإننا ننتظر اليوم الذي سيأتي فيه قادة الشطر الشمالي وهو قريب ليروا المشاعر الفياضة والشوق الكبير لوحدة الشعب والأرض لدى شعبنا اليمني في الشطر الجنوبي" .[٣٣]

وبينما كانت الجماهير في عدن تستعد لاستقبال رئيس مجلس القيادة في الشطر الشمالي ليشاركها الاحتفال بالذكرى الرابعة عشر لثورة ١٤الكتوبر كتعبير عن وحدة الشعب اليمني ووحدة آماله وتطلعاته في التطور والتقدم وكتجسيد لمعانقة ثورتي سبتمبر وأكتوبر وترابط أهدافهما في هذا الطريق فان اليد المعادية لإرادة الشعب اليمني والتي أغاظها ان يتم هذا اللقاء بين صنعاء وعدن أقدمت على اغتيال إبراهيم الحمدي يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٧م.

إن هذا الحدث يوضح بكل جلاء أن أعداء الشعب اليمني يتربصون بسيادة إقليم اليمن واستقلاله وإرادته الحرة في الوحدة . إن القوى الرجعية والامبريالية يهابون كل نشاط وكل تنسيق بين أبناء اليمن لان ذلك يزيد من قدرات وطاقات الشعب اليمني في مجال تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية والسير في طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي ولذلك فإنهم ينسجون المؤامرات ضد الوطن اليمني والوطنيين بهدف تركيع الثورتين اليمنيتين وعرقلة مسيرة الشعب ونهوضه وتوجهه الجديد .

وعلى الرغم من ان القيادات اليمنية في كلا الحكومتين قد أكدت الارتفاع فوق الأحزان ومواصلة السير معا لتنسيق الجهود على كافة المستويات بين صنعاء وعدن وتذليل الصعوبات التي تعترض طريق الوحدة وإيجاد الأسس الوطيدة لتحقيقها[٣٤] باعتبارها هدف كبير وغاية سامية للشعب اليمني[٣٥] ، فإن القوى المعادية لحكومة الجنوب في الخارج استمرت في مؤامراتها بعد انعقاد المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي وخروجه بقرارات تؤكد أهمية النضال واستمرار العمل من اجل إعادة توحيد شطري اليمن في وحدة ذات مضمون وطني تقدمي معادي للاستعمار

نجحت القوى المعادية لوحدة اليمن أرضا وشعبا في تدبير المؤامرات للزج بالشعب اليمني في الدولتين في أتون حرب أهلية أخرى . إذ بعد افتعال حدوث تبادل إطلاق النار في مناطق الأطراف خلال المدة من أكتوبر ١٩٧٨و حتى يناير ١٩٧٩م انجرت الحكومتان اليمنيتان لتخوض اشتباكات شاركت فيها قوات الحكومتين المسلحة خلال شهري فبراير ومارس من عام ١٩٧٩م .

ولأن الحرب بين اليمنيين لا يستفيد منها إلا الأعداء فإن الجمهورية العربية اليمنية قد طلبت عقد مؤتمر قمة عربي لإنهاء الخلافات بين حكومتي اليمن . كما أبدت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية استعدادها للاستجابة لأي دعوة عربية ثنائية أو عبر جامعة الدول العربية لإبعاد حالة الحرب وإحلال السلام[٣٦]

وكانت سوريا والعراق قد أصدرتا بيانا في ٢٨ فبراير حول أحداث الأطراف بين الجمهوريتين اليمنيتين ووصفته بأنه إهدارا لطاقات الأمة العربية وتشتيتا لقواها ومعركة لا يستفيد منها إلا الأعداء وطالبت الدولتين اليمنيتين بوقف القتال فورا وعودة قوات كل طرف إلى داخل الحدود . كما أرسلت سوريا والعراق بمبعوثيها إلى صنعاء وعدن .

نتيجة للوساطة العربية في أول مارس عام ١٩٧٩م والمؤلفة من ممثلي حكومات سوريا والعراق والأردن وشعورا بالمسئولية الوطنية من قبل القيادتين اليمنيتين تم الاتفاق بين شطري اليمن على إيقاف إطلاق النار في الساعة الثامنة من صباح السبت الثالث من مارس ١٩٧٩م والاستعداد لسحب القوات المسلحة للطرفين بأسرع ما يمكن وتوفير المناخ المناسب للدخول الفعلي في حوار اخوي مباشر.[٣٧]

خامسا : الخطوات الوحدوية (١٩٧٩-١٩٨٩م)

وفي المدة من ٤-٦مارس عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا في دولة الكويت أكد فيه موافقته على الاتفاق المسبق بين الدولتين اليمنيتين بناء على الوساطة السورية العراقية الأردنية وتشكيل" لجنة متابعة من وزراء خارجية الدول العربية :الإمارات ،سوريا، العراق، فلسطين، الكويت ومحمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية تشرف على تنفيذ القرارات وتدعو لحوار على مستوى القمة بين الحكومتين من اجل إعادة الأوضاع الطبيعية بينهما وبما يحقق أهدافهما المشتركة وصولا إلى اتفاقيتي القاهرة وطرابلس وتوصيات لجان الوحدة .[٣٨]

وحيث أن وثائق وأدبيات ثورتي سبتمبر وأكتوبر تؤكد على إعادة توحيد اليمن لأنها ضرورة ملحة وحاجة من حاجات النضال الوطني في سبيل الانفلات من قيود الماضي السحيق والالتحاق بالعالم المعاصر، فان القادة في شطري اليمن قد ارتفعوا إلى مستوى المسئولية التاريخية فعقدوا اجتماع قمة في دولة الكويت (عبد الفتاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح) في المدة ٢٨-٣٠من شهر مارس سنة ١٩٧٩م . وبعد الاجتماع أصدروا بيانا مشتركا [٣٩] أكدوا فيه أنهم أمام خيار واحد وهو إعادة توحيد الوطن اليمني . وانه تنفيذا لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وتوصيات لجان الوحدة الفنية المشتركة وانجازا لها في سبيل إقامة وتثبيت نظام جمهوري وطني ديمقراطي في اليمن على أساس الاقتراع الحر المباشر لكل أفراد الشعب اليمني وإيجاد دستور يضمن جميع

الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات ،اتفق الرئيسان اليمنيان على ما يلي:

أولا: يتولى الرئيسان متابعة انجاز عمل اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية خلال فترة أربعة أشهر.

ثانيا: بعد إعداد اللجنة لمشروع الدستور يعقد الرئيسان لقاء لإقرار صيغته النهائية ودعوة مجالس الشعب في الشطرين للموافقة عليه.

ثالثا: يقوم الرئيسان بتشكيل اللجنة الوزارية المتعلقة بالإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور.

رابعا: إقرار الرئيسان بالتقيد والالتزام الكامل بالنصوص والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرار مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة المشتركة .

بعد لقاء القمة في الكويت عادت اللقاءات بين القيادات والهيئات الرسمية والمؤسسات الشعبية لشطري اليمن إلى طبيعتها الأولى من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والاستخدام الأمثل للإمكانات الاقتصادية المتوفرة على أسس علمية .

ففي شهر مايو ١٩٨٠م [٤٠] تم الاتفاق بين حكومتي الدولتين على بناء مصنع لتموين البلدين بالبوتوجاز وتكرير متطلبات الشطر الشمالي من المنتجات النفطية في مصفاة عدن الصغرى وإقامة المشاريع المشتركة في مجال التكرير والبتروكيماويات والتنسيق فيما يتعلق بالتنقيب عن المعادن ووضع خارطة جيولوجية بذلك . كما تم الاتفاق على إنشاء شركات يمنية تتمثل البداية في شركات للنقل البري والنقل البحري والسياحة وتنسيق الجهود والمواقف في المجالات الإعلامية والثقافية والتربوية ، وتذليل الصعوبات التي تعترض تنقل المواطنين في كلا الدولتين .

كذلك تم الاتفاق على ان يتم التوقيع في يناير ١٩٨٢م على اتفاقية المشروع اليمني المشترك للموارد الطبيعية [٤١] وبموجب هذا الاتفاق يتم تحديد :١) مواقع معدنية جديدة أو امتدادات معدنية لمواقع موجودة.٢) موقع المحاجر ومكامن المعادن والصخور الاقتصادية مثل الجبس والرخام والملح الصخري. ٣) المواقع الأكثر تعرضا لمواقع الزلازل والبراكين. ٤) موارد المياه السطحية والجوفية ووضع برامج مثلى لاستغلال هذا المورد الشحيح في مجالات الشرب والري والصناعة .

وامتداداً للاتفاقيات الوحدوية الموقعة بين الحكومتين اليمنيتين بهدف توسيع آفاق التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات سيرا نحو تحقيق المصلحة العليا للشعب اليمني ألا وهي إعادة وحدته فقد تم الاتفاق بين علي ناصر محمد رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وعلي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية

اليمنية أثناء الزيارة التاريخية التي قام بها الأخير إلى اليمن الجنوبي خلال المدة ٣٠ نوفمبر ٢ ديسمبر ١٩٨١م على ما يلي [٤٢] :

أولا: على صعيد التنسيق بين القيادتين اليمنيتين :

١- إنشاء مجلس من رئيسي الشطرين يسمى " المجلس اليمني الأعلى"ويجتمع هذا المجلس بصورة دورية كل ستة أشهر في إحدى العاصمتين بالتناوب ويمارس المجلس الاختصاصات الآتية:

أ) متابعة سير تنفيذ اتفاقيات الوحدة بين شطري اليمن والإشراف على أعمال لجان الوحدة المشتركة.

ب) الاطلاع على ما اتفقت عليه لجان الوحدة وما ترفعه إليه نتائج أعمالها والمصادقة على ذلك وإصدار التعليمات والتوجيهات الكفيلة بتنفيذ ما تمت المصادقة عليه.

ت) إصدار التعليمات والتوجيهات للمسئولين المعنيين في تنفيذ المشاريع المشتركة المتفق عليها.

ث) الاطلاع على تقارير السكرتارية المتعلقة بسير تنفيذ خطوات الوحدة والصعوبات التي تعترضها وإصدار التعليمات التي تعمل على إزالتها وتوفير كافة التسهيلات.

ج) استعراض كل ما يهم الشطرين في قضايا داخلية وخارجية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ح) تشكيل سكرتارية للمجلس اليمني الأعلى على أن يتبع السكرتارية مكتب في صنعاء وآخر في عدن .

٢- تشكيل لجنة وزارية مشتركة من : رئيسي الوزراء أو من ينوب عنهما ووزيري الخارجية ووزيري الداخلية ووزيري التنمية والتخطيط ووزيري التربية والتعليم ورئيسي هيئتي الأركان للقوات المسلحة . وتكون اختصاصات هذه اللجنة الإشراف على تنفيذ المشاريع المشتركة وضمان التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تقوم بالدراسات والتقارير والمقترحات التي تهدف إلى دعم خطوات الوحدة إلى المجلس اليمني الأعلى . وعلى أن تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر في العاصمتين بالتناوب. .

٣- تشكل السكرتارية من ستة أشخاص وتقوم بالإعداد والتحضير لاجتماعات المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة وتدوين المحاضر وأعمال التنسيق بين المجلس اليمني ولجان الوحدة .

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي :

١- التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين.

٢- إعداد خرائط مشتركة في المجالات الجيولوجية والمائية والتنقيب عن كل مصادر المعادن والمياه في المناطق المجاورة في الشطرين .

٣- إنشاء جهاز مشترك لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية والصناعية المشتركة.

٤- دراسة مصادر المياه ووضع دراسات اقتصادية لاستثمار بعض الأودية الزراعية ذات الامتداد المشترك.

٥- توحيد برامج الأبحاث والتجارب في المحطات الزراعية المتخصصة وكذا أجهزة وسبل الإرشاد الزراعي.

٦- دراسة إنشاء جهاز مشترك لتسويق المنتجات الزراعية في كلا الشطرين.

٧- مواصلة تنفيذ طريق الوحدة: إب - قعطبة- الدكيم ودراسة تنفيذ الطرق الأخرى التي تربط بين الشطرين .

٨- بناء مستوصفات مشتركة على الأطراف لخدمة القرى المتجاورة تحدد مواقعها لجنة متخصصة من الشطرين.

٩- وضع خطة مشتركة للقضاء على الأوبئة ومكافحة الأمراض المستوطنة.

ثالثا:على الصعيد التربوي والثقافي والإعلامي:

١- الموافقة على إنشاء مدارس مشتركة في الأطراف والسماح للطلبة من الشطرين الالتحاق إلى اقرب مدرسة إلى محل إقامته.

٢ توحيد المناهج الدراسية ووضع المفردات الخاصة بالمواد الاجتماعية.

٣ العمل على تطوير التعليم العالي والفني وإيجاد نوع من التخصص .

٤ تكليف أجهزة الإعلام في الشطرين عمل برامج مشتركة إذاعية وتلفزيونية تذاع في وقت واحد من صنعاء وعدن وتتناول الأسس التاريخية للوحدة اليمنية والاتفاقيات والمشاريع المشتركة.

رابعا : على صعيد التنقل بين الشطرين :

إعطاء الحق لكل مواطن من مواطني الشطرين التنقل من شطر لآخر بالبطاقة الشخصية العادية.

خامسا: على صعيد السياسة الخارجية :

على الصعيد العربي:

١- توحيد موقف الشطرين نهجاً وممارسة إزاء: أ) القضية الفلسطينية وذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد . ب) دعم وحدة لبنان وعروبته وإسقاط مشاريع تقسيمه.

٢- دعم ومساندة دول المواجهة مع العدو الصهيوني ومساندة الجهود المبذولة لتحقيق التضامن العربي المعادي للامبريالية والصهيونية .

٣- العمل على إسقاط اتفاقيات كامب ديفيد والوقوف ضد سياسة زرع القوات العسكرية الأجنبية المعادية للشعوب العربية ورفض كافة إشكال التواجد العسكري الأجنبي.

٤- اتخاذ إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وأية دولة تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في دعم الكيان الصهيوني ماديا ومعنويا.

٥- التنسيق المشترك بشان المساعدات العربية وإشراك الرأسمال العربي الحكومي والخاص بقصد الحصول على تمويل المشاريع للتنمية الاقتصادية في اليمن .

٦- إقامة علاقات مع كل الدول العربية على أساس الاحترام المتبادل واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

٧- التنسيق المشترك بقصد توحيد المواقف السياسية في المؤتمرات والمحافل العربية والدولية.

على الصعيد الدولي :

١- مساندة سياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي .

٢ مساندة نضال الشعوب المكافحة من اجل التحرر والتقدم الاجتماعي المستقل وحقها في استغلال ثرواتها.

٣ مناهضة الصهيونية والعنصرية والفاشية .

٤ التمييز بين الأصدقاء والأعداء على أساس الموقف من القضايا اليمنية والعربية وتوثيق علاقة الشطرين مع الأصدقاء .

٥ دعم حركة عدم الانحياز باعتبارها عنصر ايجابي في العلاقات الدولية وتسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين ولكونها عامل هام في دعم النضال ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية.

تواصلت دورات المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة والسكرتارية خلال المدة من مايو ١٩٨٢م – مايو١٩٨٨م [٤٣] لمناقشة المواضيع المتعلقة بالتنسيق على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية واستغلال الثروات المعدنية وتشكيل الشركات المشتركة وتنقل المواطنين بين الشطرين.

وخلال هذه الدورات تم الاتفاق على تشجيع التبادل التجاري بين الشطرين وإعطاء الأولوية لتسويق السلع ذات المنشأ اليمني[٤٤] وإنشاء لجنة دائمة تختص بتسهيل وتنشيط ذلك التبادل والبت في مسائل الإعفاءات الجمركية والمصرفية وفقا للاتفاقات المعقودة بين الحكومتين[٤٥] .كما تم تكليف وزيري التربية والتعليم البدء في إعداد مشروع مناهج دراسية موحدة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية في جميع المواد الدراسية وإعادة طبع

والتعليم والثقافة والإعلام ، التشريع والقضاء ، الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي وكذلك التصورات بشأن دمج الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات وإلزام الجهات المختصة لإزالة أي عوائق أو حواجز أمام تنقل المواطنين بين الشطرين عبر جميع مناطق الإطراف والعمل على تسهيل انتقالهم بحرية تامة وتسهيل مهام النقاط (العسكرية) الموجودة حالياً بمناطق الإطراف في الرقابة على تنقل البضائع التجارية [٥٥] . كذلك قرر المجلسان الإفراج عن أي مساجين سياسيين فوراً ويكفل كل مدعي عام والنائب العام في الشطرين بالتأكد من تنفيذ هذا القرار وعلى وزيري العدل إبلاغ رئيسي الوزراء بالنتائج [٥٦] .

كما كلف مجلس الوزراء جميع الوزراء باستمرار العمل لاستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بوضع النظم والقوانين والتصورات الخاصة لدمج الأجهزة والمؤسسات والمصالح الحكومية في الشطرين وكذا متابعة وانجاز وتنفيذ ما تم التوصل إليه في محضر اجتماعات خلال اجتماع المجلسين في صنعاء وبما يتفق والقرارات المتخذة من مجلسي الوزراء والقيادتين السياسيتين في هذا الصدد [٥٧] .

إن العمل الجاد الذي أنجزه مجلس الوزراء في اجتماعاته في عدن وصنعاء قد مهد الطريق ليتخذ الرئيسان اليمنيان (البيض وصالح) أثناء اجتماعهما الذي عقد في مدينة تعز في الفترة من ١-٢ مارس ١٩٩٠م [٥٨] قرارات هامة تخدم تسريع العمل الوحدوي وإعلان دولة الوحدة قبل الثلاثين من نوفمبر من نفس السنة وهكذا اختير يوم الثاني والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٩٠م ليكون التاريخ لإعلان قيام الجمهورية اليمنية في تاريخ اليمن المعاصر .

سابعاً الهوامش:

١/ فلكوفا، ل(١٩٨٤م) :السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن. ترجمة: عمر الجاوي،عدن . ص٥٩-٦٠.

٢/ أيضا. ص٦٥.

٣/ Braun, U.(1985):Prospects for Yemeny Unity.Contemporary Yemen: politics and Historical Background. Edited by B.R.Pridham Croom Hiem, Universty of Exeter and Center of Arab Gulf Studies, London .P.264.

٤/ اسماعيل،عبدالفتاح (١٩٧٦م): لمحة عن تجربة الثورة الشعبية في اليمن الديموقراطي .عدن . ص٩٠.

٥/ الميثاق الوطني للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل. القاهرة، ١٩٦٥م. ص٦١.
٦/ برنامج الحزب الاشتراكي اليمني في"وثائق الأحزاب الشيوعية والحركة الوطنية الثورية في بلدان آسيا وافريقيا". ج١، براغ، ١٩٨٢م. ص٢٣٤.
٧/ الشهاري، محمد علي: حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكي. ط١. دار الفاراب، بيروت. ص٧٦.
٨/ O Balance,Edger: (1971): The War in the Yemen. Archon Books. Hamdan,Connecticut. U.S.A. .Chapter Eleven.
٩/ Ibid. , Braun,U.:P.263.
١٠/ الجاوي، عمر: كيف نفهم الوحدة اليمنية. الحكمة، العدد٣٢، عدن، أكتوبر١٩٧٤م. ص٧٤.
١١/ زين، محمد جعفر: آراء وملاحظات نقدية في قضية الوحدة. الحكمة، العدد١٥٦، عدن، يناير١٩٨٩م. ص٣٧.
١٢/ Braun, U. : P.263.
١٣/ جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. وزارة التربية والتعليم(١٩٧٥م). دراسات في تاريخ الثورة اليمنية. مؤسسة١٤أكتوبر للطباعة والنشر،عدن .ص٨٨.
١٤/ عفيف، أحمد جابر(١٩٨٢م):الحركة الوطنية في اليمن. دار الفكر، دمشق . ص٤٠٢؛ أنظرأيضا التفاصيل حول هذا الموضوع في: بن بريك،أ حمد محمد : " قضية الوحدة اليمنية" بحث قدم الى قسم التاريخ في معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، في العام الجامعي١٩٧٧/٧٦م.(غير منشور). ص٥٢- ٦٩.
١٥/ عفيف ،أحمد جابر: المرجع السابق . ص٤٥٤.
١٦/ بن بريك . المرجع السابق. ص ٥٣- ٥٥ ؛ رضا، عادل: محاولة لفهم الثورة اليمنية. المكتبة المصرية الحديثة، القاهرة. ص ٢٨٦- ٢٨٧.
١٧/ مؤتمر صحفي مع عبدالعزيز عبدالولي، وزير الدولة في حكومة جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، في مدينة عدن، الثلاثاء ١٢سبتمبر ١٩٧٢م.انظرالنص الكامل لاتفاقية القاهرة التاريخية في بن بريك. المرجع السابق.ص ٧٤- ٧٩.
١٨/ الجمهورية العربية اليمن، رئاسة الجمهورية، مكتب شئون الوحدة : اليمن الواحد. يونيو١٩٨٨م.ص٣٣- ٣٨.
١٩/ رضا، عادل: المرجع السابق.ص٢٨٢.
٢٠/ الجمهورية العربية اليمنية. المرجع السابق. ص ٣٣- ٣٨.
٢١/ ايضا.

٢٢/ بيان طرابلس لمؤتمر القمة اليمني ٢٨نوفمبر،١٩٧٢م . كتاب"اليمن الواحد".المرجع السابق.ص٣٩- ٤٤.بن بريك: المرجع السابق.ص ٥٨.

٢٣/ بيان المؤتمر اليمني عن لقاء الجزائر،١١سبتمبر١٩٧٣م. كتاب" اليمن الواحد"، المرجع السابق. ص٤٥- ٤٦.

٢٣/ الجمهورية العربية اليمنية. المرجع السابق.ص٣٩- ٤٤.

٢٤/ لقاء تعز – الحديدة ١٠- ١٢نوفمبر ١٩٧٣م. المرجع السابق.ص٤٧- ٤٨.

٢٥/ البيان الصادر عن لجنة الممثلين الشخصيين في اللقاء الأول في صنعاء ٢١- ٢٣ ديسمبر١٩٧٢م. المرجع السابق. ص٤٩- ٥٢.

٢٦/ البيان الصادر عن لجنة الممثلين الشخصيين في اللقاء الثاني في عدن ١٥- ١٩ ابريل١٩٧٣م. المرجع السابق. ص٥٣- ٥٦.

٢٧/ البيان الصادر عن لجنة الممثلين الشخصيين في اللقاء الثالث في القاهرة ٢٠- ٢٢ نوفمبر١٩٧٣م. المرجع السابق. ص٥٧- ٥٩.

٢٨/ البيان الصادر عن لجنة الممثلين الشخصيين في اللقاء الرابع في صنعاء ١٤- ١٦ مارس ١٩٧٤م . المرجع السابق. ص٥٩- ٦٢.

٢٩/ صحيفة أكتوبر. العدد٢٧٩٨،عدن،١٧فبراير١٩٧٧م.انظر أيضا البيان لاتفاق قعطبة في : بن بريك. المرجع السابق. ص ٨٠- ٨١.

٣٠/ الشهاري، محمد علي.اجتمعوا أخيرا. روز اليوسف، العدد٢٥٤٢، القاهرة،٢٨فبراير١٩٧٧م.

٣١/ صحيفة ١٤أكتوبر، العدد٢٨١٢، عدن،٦مارس١٩٧٧م.

٣٢/ أيضا، العدد٢٩٥١،عدن،١٥أغسطس١٩٧٧م.

٣٣/ صحيفة الثوري، العدد٤٨٣،عدن، ٢٦أغسطس١٩٧٧م.

٣٤/ أيضا. العدد٤٩٠،عدن،١٤أكتوبر١٩٧٧م.

٣٥/ القاسمي، خالد محمد(١٩٨٧م): يوميات ووثائق الوحدة اليمنية. دار الثقافة العربية، الشارقة . ص١١٣.

٣٦/ أيضا. ص١٤٢- ١٤٣.

٣٧/ أيضا. ص ١٤١.

٣٨/ أيضا. ص١٤٢- ١٤٣.

٣٩/ البيان المشترك عن لقاء القمة اليمني في دولة الكويت.٣٠مارس١٩٧٩م. كتاب اليمن الواحد. المرجع السابق. ص٦٧- ٦٩.

٤٠/ الاتفاق الذي وقع في عدن بين رئيسي شطري اليمن.٦مايو١٩٨٠م. المرجع السابق. ص٧٣- ٧٤.

٤١/ المشروع اليمني المشترك حول الموارد الطبيعية. المرجع السابق. ص١٠١-١٠٥.
٤٢/ اتفاق تطوير التعاون والتنسيق بين شطري اليمن. عدن، ٢ديسمبر ١٩٨١م. المرجع السابق. ص١١٢- ١١٨.
٤٣/ القاسمي ، يوميات وثائق الوحدة اليمنية. المرجع السابق. ص١١٩- ٢٠٥.
٤٤/ القرارات الصادرة عن الاجتماع الأول للجنة الوزارية المشتركة. عدن،١ديسمبر ١٩٨٢م. المرجع السابق. ص١٢٣- ١٢٦.
٤٥/ المحضر الصادر عن اللجنة المشتركة الخاصة من قبل المجلس اليمني الأعلى(الدورة الأولى)، تعز، ٢٠أغسطس١٩٨٣م. المرجع السابق.ص١٣٦-١٤٠.
٤٦/ أيضا.
٤٧/ الاتفاق المشترك بين الشطرين. صنعاء،٤مايو١٩٨٨م.المرجع السابق.ص٢١٣-٢١٥.
٤٨/ الاتفاق المشترك بين الشطرين.تعز،١٧ابريل١٩٨٨م. المرجع السابق.ص٢٠٩-٢١٢.
٤٩/ اتفاقية بشان تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين. صنعاء،٤مايو ١٩٨٨م.المرجع السابق.ص٢١٦.
٥٠/ اجتماع وزيري داخلية الشطرين بشأن تنفيذ اتفاقية التنقل بين الشطرين.صنعاء،١يونيو١٩٨٨م. المرجع السابق.ص ٢١٧-٢١٩.
٥١/ القرارات والتوصيات للجنة الوزارية المشتركة في ا جتماعها الأول لعام ١٩٨٩م. صنعاء،٢١-٢٣مارس١٩٨٩م.
٥٢/ قرارات قمة عدن التاريخية.٣٠نوفمبر١٩٨٩م.
٥٣/ البلاغ الصحفي عن نتائج لقاء القمة اليمني في صنعاء من٢٤ الى٢٦ديسمبر١٩٨٩م.
٥٤/ قرارات الاجتماع الأول لمجلسي الوزراء في الشطرين في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢٢يناير١٩٩٠.
٥٥/ المصدر نفسه.
٥٦/ المصدر نفسه.
٥٧/المصدر نفسه .
٥٨/ البلاغ الصحفي عن نتائج لقاء قمة تعز خلال الفترة ١/٢مارس١٩٩٠م.

The Concrete Steps of the Two Yemeni States Towards Yemen Unification (1962-1990)

Prof. Dr. Ahmed Mohammed Bin Braik
Dr. Khalid Salim Bawazeer
(College of Arts / Hudhramout University)

Abstract

The unification of the two sectors of Yemen demanded active and honest procedures to achieve this goal successfully. This goal was potential after the revolution of 26 September in the North part and getting the Independence of the South from the British Colonization. The two authorities in the two states had the real attitude to achieve the dreams of the Yemeni People and they struggled hard to achieve them despite the obstacles, difficulties and conspires.

The different parties, political and social associations struggled hard in both sectors to fulfill the ultimate goal of the Yemenis, and they stood in the front line to support and protect the 26th September revolution and the Republican system.

Since then the guides of the two sectors realized the importance of this unification and started real, sincere and gentle steps towards the achievement of these goals taking lessons and use of the previous experiences of the declines of the Arab attempts towards unity. Thus the negotiation and dialogues between the two sectors continued in different

capitals in the Arab world and the contracts in Cairo, Tripoli, Kuwait took enough time to be examined and evaluated by

the guides of the two sectors, taking into consideration the Yemeni environment from different aspects: Social, Military, Economical and political situations. These negotiation and dialogues were crowned by the historical meeting of the guides in Aden in November 1989, the meeting of the Ministerial committee in Sana'a (24-26 September 1989), the meeting of the two governments in January 1990, Resolutions of Taiz Submit which decided to announce the United Government in November 1990 and the selection of 22 May to be the foundation day of Yemen Unification.

دور بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تهجير يهود اليمن إلى فلسطين

الأستاذ المشارك الدكتور
أسعد محمد زيدان الجواري
جامعة الحديدة- كلية التربية- زبيد

الأستاذ الدكتور
عبد المناف شكر النداوي
جامعة الحديدة- كلية الآداب